أزمـات دول الجوار تلقـي بظلالها علـى اقتصاد البلاد

□ بغداد / متابعة المدى

أكد مركز بحوث السوق وحماية المستهلك على أن الأزمات الاقتصادية للدول المجاورة انعكست سلباً على الاقتصاد الوطني مشيراً إلى أن دول الجوار تتقاسم أزماتها مع البلد.

وقال مستشار مركز بحوث السوق وحماية المستهلك سالم البياتي لـ"شفق نيوز" إن "الأزمات التي شهدتها كل من إيران وسوريا يفترض أن تكون في صالح البلد واقتصاده من خلال التصدير لتلك البلدان والحصول على العملة الصعبة، لافتاً إلى غياب السياسة الاقتصادية الناجحة التي بدورها تعيد قراءة أزمات الدول الأخرى.

وأضاف البياتي "عندما تكون عقوبات وأزمات في الدول المجاورة ينبغي على المعنيين في البلد الاستفادة من تلك الأزمات، مشيراً الى انه في السابق كانت الدول المجاورة للعراق تستفيد وقت العقوبات اذ اصبحت منافذ للتوريد كما كان في سوريا والأردن".

واشار الى ان "العراق عاجز عن توريد منتجات لدول الجوار واستغلال أزمتها لأنه لا يمتلك زراعة وصناعة بل أكثر من ذلك هو مفتوح أمام تلك الدول مما يتيح لها أن تتقاسم أزمتها مع العراق".

وأوضح البياتي أن "عدم وجود قدرات إنتاجية يبقي اقتصاد البلد أحادي الجانب ومعتمداً على مبيعات النفط مبيناً ان بعض دول الجوار استطاعت ضخ الكثير من منتجاتها في تسعينيات القرن الماضي إلى العراق بعد أن تعرض لحزمة عقوبات دولية على اثر غزوه للكويت. وكان العراق يصدر بعض المنتجات قبل العزلة الدولية مثل التمور وبعض الجلود والتبوغ والمعلبات وكذلك عقاقير طبية ومنتجات أخرى وأغذية إلى جانب النفط. ويحتاج العراق".

ويعتمد العراق بالوقت الحاضر بشكل رئيسي على النفط في وقت يشهد فيه قطاع الزراعة والصناعة تراجعا بسبب إغراق السوق ببضائع مستوردة.

ويحاول المسؤولون العراقيون إعادة الإنتاج الوطني لكن محاولاتهم كثيرا ما تصطدم بالمخصصات والبيروقراطية والفساد الإداري والمالي في العديد من المؤسسات الحكومية.

خبير اقتصادي يقترح تشكيل مجلس بعيدا عن السياسة والطائفية واقترح البياتي لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) : ضرورة تشكيل مجلس أعلى مستقل يعنى بالشؤون الاقتصادية للبلد لتطوير الاقتصاد والنهوض به. مبيناً غياب مقومات التنمية الاقتصادية.

وأشار البياتي الى عدم وجود خطط متكاملة تنهض بالقطاعات الاقتصادية عازياً ذلك الى غياب السياسة الاقتصادية الواضحة التي تتماشى معها جميع أمور الدولة.

وأضاف: يجب تشكيل مجلس أعلى استشاري مستقل يخلو من الشخصيات السياسية والتحزبات الطائفية ويضم نخبة من الأكاديميين والمختصين بالشؤون الاقتصادية بعيدين عن النزاعات السياسية لوضع الحلول المجدية للنهوض بالاقتصاد الوطني أسوة ببعض دول المنطقة من جانبه كشف عضو اللجنة الاقتصادية عن تعرض العراق لضغوطات من دولة مجاورة لعدم تفعيل قانون التعرفة الجمركية، مشيرا إلى أنه سيتمّ تفعيل القانون في الشهر السادس من العام الحالي.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية محما خليل لـ"شفق نيوز" إن "بعد تشريع قانون التعرفة الجمركية كان يجب على الحكومة تفعيله لكي لا يتمّ الاعتماد على الايرادات النفطية فقط، وكذلك أن تدخل مواد معروفة المنشأ وعالية الجودة ايضاً"، مبيناً أن "الحكومة تتحجج بعدم تفعيل ارتفاع الاسعار للمواد في الاسواق ممّا يؤثر سلباً على المواطن العراقي".

واضاف خليل إلى أن "هناك ضغوطاً من دول مجاورة وتجار لعدم تفعيل قانون التعرفة الجمركية في العراق"، مبيناً أن لجنته "التقت بأحد الوزراء وقد أعلن عن تلك الضغوطات ومجيء وزيرين من دولة مجاورة احدهم طالب بدخول جميع المواد بصورة عامة والآخر طالب بدخول منتجات الخضر والفواكه بصورة خاصة". وتابع خليل أن "تفعيل القانون استحقاق وطني، ولا يمكن لأي بلد في العالم أن يعمل من دون تفعيل العمل الجمركي"، مؤكداً على أنه "بعد اجراء مجلس النواب تعديلات على فقرات في قانون التعرفة أصبحت الحكومة ملزمة بتفعيل قانون التعرفة الجمركية في الشهر السادس من العام الحالي".

يذكر أن مجلس النواب قد شرّع قانون التعرفة الجمركية، العام الماضي، لإيقاف إغراق الاسواق بالسلع الرديئة المنشأ، ولدعم المنتج المحلي، والحد من ظاهرة البطالة المستشرية في البلاد.

الكهرباء تؤكد تشغيل خط العمارة – بزركان الأيام المقبلة

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة الكهرباء انجاز مشروع خط ربط محطة شمال العمارة – بزركان ١٣٢ كي في، في الأيام القليلة المقبلة بهدف حل الاختناقات الحاصلة في محطتي البزركان والعمارة القديمة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في بيان صدر امس ان" الملاكات الهندسية والفنية في مديرية مشاريع خطوط النقل التابعة للمديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة قد اتمت العمل في المشروع المذكور".

وأضاف ان "المشروع يتضمن قطع خط بزركان/العمارة القديمة وادخاله بمحطة شمال العمارة التي من المؤمل تشغيلها حين انجاز المشروع في الأيام القليلة المقبلة بعد انجاز ٩٠٪ منه بغية معالجة جزء من الاختناقات الحاصلة في المحطتين المذكورتين واستمرار ديمومة منظومة الطاقة".

وتابع المدرس ان "الخط يتألف من دائرتين بواقع ٢١ برجاً بطول ٦كم، مشيرا الى ان "التنسيق مع وزارة الدفاع وفرق الدفاع المدني من اجل رفع اكداس الاسلحة والاعتدة الكبيرة التي تعترض مسار الخط ادى الى تجاوز جميع العقبات التي واجهت العمل".

وأوضح المدرس ان "مديريته بصدد تنفيذ مشروع مماثل ضمن خطتها للعام الحالي يربط محطة شمال العمارة بمحطة الكحلاء عبر خط هوائي ١٣٢ كي.في، ليساهم في حل الاختناقات الحاصلة في الشبكة الوطنية بمحافظة ميسان الى ذلك كشفت مصادر برلمانية ان العراق يحاول حاليا الاستفادة من الخبرات المصرية في حل عدد من المشاكل التي يعاني منها البلد سيما مشكلة الكهرباء.

وقالت المصادرلـ(للبغدادية نيوز) ان"العراق الذي بدأ باستيراد الطاقة الكهرباء من إيران على شكل خط رابط يتوجه الى البصرة،ومن تركيا عن طريق الباخرتين المتواجدتين حاليا في موانئ البصرة أيضا يحاول جاهدا حل مشكلة الكهرباء التي تعد الأصعب خلال الصيف المقبل عن طريق إدخال محطات توليد جديدة الى الخدمة ودعم المولدات الأهلية بالإضافة إلى الاستفادة من مجموعة الربط الثماني بعد تشغيل خط الربط السوري العراقي بداية هذا الشهر".

وأضافت أن"هناك مساعي من قبل الحكومة إلى الاستفادة من هذا الخط باستيراد طاقة كهربائية من مصر وان هناك لجانا تفاوضية ستتوجه قريبا إلى القاهرة لإجراء مباحثات بهذا الشأن بعد أن ابدى وزير الكهرباء والطاقة المصري تعاون بلاده بهذا المجال ومساعدة العراق من خلال المساهمة في مشاريع إعادة الإعمال وحل المشاكل التي يواجهها قطاع الكهرباء".

يذكر أن صحيفة الوفد المصرية أفادت بان حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة المصري استقبل أعضاء لجنة التشغيل لدول الربط الكهربائي ضمن مجموعة الربط الثماني .

أوضح يونس أنه تمت خلال الاجتماع مناقشة سبل تزويد العراق بالطاقة الكهربائية اللازمة بعد تشغيل خط الربط السوري العراقي في أوائل هذا الشهر.

كما بين يونس أنه تمت أيضاً مناقشة الأمور التشغيلية التي تواجه المشغلين عند تبادل الطاقة الكهربائية في الدول المرتبطة وذلك لتحقيق أقصى استفادة لدول الربط الكهربائي.

وتابع يونس تم الاتفاق على زيادة تفعيل دور المكتب التنسيقي بالقاهرة المسؤول عن تجميع وتوزيع وتبادل البيانات الفنية لدول الربط وذلك للاستفادة منه في تبادل المعلومات المتعلقة بأوضاع تشغيل الشبكات لرصد المشاكل في حينه.

وأضاف يونس أنه قد تم الاتفاق على بدء الإجراءات اللازمة لدعم شبكة الربط الكهربائي بين الدول المرتبطة .كما أضاف الدكتور يونس أن الحضور قد أبدوا اتفاقهم على ضرورة تفعيل الزيارات التبادلية بين المشغلين في الدول المرتبطة لما لها من أهمية لتقريب وجهات النظر مما ينعكس إيجابياً على أداء الربط الكهربائي وزيادة التفاهم بين المعنيين في دول الربط .

إدراج ٣٦٤ مشروعاً استثمارياً خلال العام الماضي

□ بغداد / المدى

أعلنت دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية في وزارة التخطيط عن إدراج (٣٦٤) مشروعاً خلال العام الماضي.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة في بيان صدر امس إن المشاريع التي تم التركيز عليها هي مشاريع الماء والمشاريع التربوية الخاصة بإنشاء المدارس وكذلك تطوير الخدمات الاجتماعية.

وأضاف: أن عدد المشاريع الجديدة التي تم إدراجها بلغ (٣٦٤) مشروعاً بكلفة (٢٢٠٣,٤) مليار دينار وتشكل نسبة (٥,٨٪) من أجمالي التخصيصات المعدلة للمشاريع الاستثمارية للوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والبالغ مقدارها (٣٧٩٠٦,٢) مليار دينار.

وأوضح : أن هذه المشاريع توزعت بين عدة جهات بالإضافة الى كلف مشاريع ضمن محافظة النجف والديوانية والمثنى وكربلاء والبصرة وتم حذف (٦١) مشروعاً أغلبها جديدة لم يتم المباشرة بها حيث بلغ أجمالي تخصيصات المشاريع المحذوفة (٢٨١,١٩٠) مليار دينار والتي تشكل نسبة (٠,٧٪) من إجمالي التخصيصات المعدلة للمشاريع الاستثمارية للوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة الى ذلك كشفت عضو اللجنة الاقتصادية نورة سالم عن إجراء تعديل على بعض فقرات قانون الشركات من قبل اللجنة، بالرغم من اقتراح قانون جديد من قبل مجلس الوزراء للشركات.

وقالت سالم لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) :إن اللجنة الاقتصادية النيابية تعقد جلسات وندوات مستمرة لتعديل قانون الشركات رقم (١) من عام (١٩٩٧) كخطوة أولى لتعديل جميع فقرات القانون لخدمة الشركات المحلية.

وأضافت سالم : أن التعديل يتضمن السماح لفتح فروع لشركات عالمية في البلد وتعاملها مع الشركات المحلية كالشراكة والاستثمار وغير ذلك فضلاً عن تسهيل الإجراءات لمنح المشاريع الكبيرة في البلد الى الشركات المحلية.

وأشارت إلى أن قانون الشركات تشوبه الكثير من الفقرات الظالمة بحق الشركات المحلية وأغلب الشركات غير مسجلة في وزارة التجارة و هذا التعديل سيضمن لها التسجيل.

وأشارت الى: أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء اقترحت قانونا جديدا خاصا للشركات ولكن الى الآن لم يتم تسليمه الى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه، مشيرة الى أنه سيتم تعديل القانون القديم والعمل به لحين إقرار القانون الجديد الصادر من قبل مجلس الوزراء.

إعـــــلان

تعلن شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية إحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن وجود المناقصة المدرجة تفاصيلها ادناه فعلى الراغبين بالاشتراك من المكاتب والشركات المسجلة رسميا مراجعة مقر الشركة- الدائرة التجارية الكائن في التاجي لشراء المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار فقط. غير قابل للرد ويهمل أي عطاء يرد بعد فترة غلق المناقصة على ان يكون التقديم داخل ثلاث ظروف (فني وتجاري ومستمسكات) مغلقة ومختومة ويدون عليها رقم واسم المناقصة ومرفق معه صك مصدق او خطاب ضمان بالتأمينات الأولية البالغة (١٪) من قيمة العطاء على ان يتضمن الظرف التجاري السعر النهائي للعرض وان السعر المقدم غير قابل للتفاوض وان يكون نافذا لمدة ثلاثة أشهر إضافة الى المستمسكات الخاصة بتسجيل الشركة او المكتب وهوية تسجيل المقاولين مجددة من وزارة التخطيط وتقديم تأييد كونه مسجل في إحدى فروع ضريبة الدخل وسوف يستبعد العطاء الذي لم ترد معه التأمينات الأولية والمستمسكات المطلوبة علما ان المناقصة محلية وطريقة الدفع بالدينار العراقي. على ان يتم حضور المشاركين في المناقصة لدى فتح العطاءات وكذلك حضورهم للمؤتمر الذي تعقده الجهة المتعاقدة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ للإجابة على استفساراتهم حول المناقصة. علما ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

رقم المناقصة ١٢/SSIR/T/٢٠١٢ تأهيل المولدات الاحتياطية لمشروع الدرفلة.

تاريخ الغلق ٢٠١٢/٣/٦.

ملاحظة:

١- يتطلب الكشف الموقعي من قبل المقاول على الأعمال المطلوبة قبل التقديم على المناقصة.

٢- يحق لشركتنا زيادة او تقليل الكميات او الغاء أي فقرة من فقرات المناقصة.

٣- يحق لشركتنا تجزئة المناقصة الى اكثر من شركة في حال وجود تفاوت في أسعار الفقرات.

يمكن الاطلاع على مواصفات المادة المطلوبة وكذلك الشروط العامة للمناقصة على موقع الشركة الالكتروني التالي:

Email:sumoodm@yahoo.com
Sumoodco2004@yahoo.com
www.alsumoodsteel.com

الأنبار تتفق مع شركة كورية لاستثمار حقل عكاز الغازي

□ الأنبار / المدى

أعلنت إدارة محافظة الانبارعن اتفاقها مع شركة كوكاز الكورية للبدء باستثمار حقل عكاز الغازي خلال شهر أيار المقبل، مؤكدة أن الإنتاج في الحقل سيبدأ نهاية العام الحالي بطاقة ١٠٠ متر مكعب قياسي كمرحلة أولى، فيما تعهدت بتوفير الحماية اللازمة للشركة.

وقال المتحدث باسم المحافظة محمد فتحي حنتوش لـ"السومرية نيوز" ان "الشركة الكورية ستنتهي من وضع التصاميم لاستثمار الحقل في أيار المقبل"، مشيرا إلى أن "الإنتاج سيبدأ نهاية العام الحالي بطاقة تبلغ ١٠٠ متر مكعب قياسي كمرحلة أولى تنتهي في العام ٢٠١٥ وبعدها يتم رفع الإنتاج في المرحلة الثانية إلى ٤٠٠ متر مكعب قياسي من الغاز وهي طاقة إنتاجية مستمرة قابلة للارتفاع".

وأضاف حنتوش أن "الطرفين اتفقا على قيام الشركة بمد أنابيب الغاز إلى محطة هيت والقائم والرمادي الكهربائية لتشغيل تلك المحطات وتوليد الطاقة الكهربائية خلال الأشهر المقبلة وبناء مجمع سكني متكامل للعاملين في الحقل"، مؤكدا أن حكومة الانبار اتفقت أيضا مع الشركة على تشغيل الأيادي العاملة في الحقل بحسب النسب التي تحتاجها الشركة".

وأشار حنتوش إلى أن "مدة عقد استثمار الحقل حددت بعشرين عاما وقد تعهدت المحافظة بدورها بتوفير مناخ امني كامل للشركة بما يضمن سلامة عمالها ومهندسيها".

وصادق مجلس الوزراء في (٢٧ ايلول ٢٠١١) على عقد تطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار، فيما تستعد وزارة النفط إلى توقيع العقد بشكل نهائي مع الشركة الكورية المنفذة منتصف شهر تشرين الأول المقبل.

ووقعت وزارة النفط في حزيران الماضي مع شركة كوكاز الكورية العقد الأولي لتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار بعد انسحاب شركة كاز الكازخستاني من الائتلاف.

وكان ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستاني فازا بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار بعد تقديم عطاء تضمن كلفة إنتاج البرميل المكافئ خمسة دولارات وخمسين سنتا وبقدرة إنتاجية تبلغ ٤٠٠ مقمق وباستثمار ما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار خلال ١٣ عاماً للوصول إلى ذروة الإنتاج من الحقل".

ويقع حقل عكاز الغازي الذي تم اكتشافه عام ١٩٩٢شمال غرب الأنبار، ٢٥ كم جنوب غرب قضاء القائم على نهر الفرات، بالقرب من الحدود السورية، ويبلغ طول الحقل ٥٠ كم وعرضه ١٨ كم ويوجد فيه ستة آبار محفورة ويبلغ المخزون الغازي المثبت فيه ٥,٦ تريليون متر مكعب قياسي.

وكانت وزارة النفط قد أطلقت، في شهر أيار الماضي، جولة التراخيص الثالثة الخاصة بالاستثمار في الحقول الغازية، وشملت ثلاثة حقول هي عكاز والسيبة والمنصورية، موضحة أن هذه العقود هي عقود خدمة ويبلغ إنتاج العراق من الغاز السائل نحو ٤ آلاف طن يومياً، يسد حاجة ٨٥٪ من الإنتاج المحلي، المقدر بأربعة آلاف و٥٠٠ طن يومياً، فيما تُستورد الكمية الباقية من دول الجوار.

فيما يبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي، ١١٢ تريليون قدم مكعب، مما يجعل العراق في المرتبة العاشرة من بين دول العالم الغنية بالغاز الطبيعي، إلا أن صناعة الغاز الطبيعي في العراق لا تزال متخلفة، مقارنة بجيرانه من الدول الخليجية، إذ يتم حرق جميع كميات الغاز المصاحبة لعملية استخراج النفط، بسبب افتقار العراق للإمكانيات التقنية لاستثماره.

يذكر أن العراق وقع مطلع العام الماضي ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية، ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست القادمة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني.